# إمكانية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة المصرفية دراسة تحليلية للشركة العراقية لتمويل المشاريع (الصغيرة والمتوسطة) للفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥

**م.د. ليلى عبدالكريم محمد الهاشمي**
**جامعة الموصل /كلية الإدارة والاقتصاد**
alhashmi8280@gmail.com

**م.د. سراء سالم داؤد الجرجوسي**
**جامعة الموصل /كلية الإدارة والاقتصاد**
saraasalim26@gmail.com

**م.جمال هداش محمد الجبوري**
**جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد**
Jamalj878@gmail.com
٠٠٩٦٤٧٧٢٢٢٠٠٠٣٧

**المستخلص :**

تحتل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) مكانة كبيرة ومهمة في اقتصاديات الدول النامية، اذ تعد الركيزة الأساسية في اقتصادها، وخاصةً أنها تعاني من نقص في رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتقدمة فضلاً عن الخبرات والمهارات العالية للعاملين، فاقتصاديات معظم الدول النامية بطبيعتها تعتمد على الموارد الطبيعية التي تمتلكها من المواد الأولية والخام ، والسياحة والزراعة او التصدير الأحادي، فالتغير الحقيقي لخلق نوع من التوازن في اقتصادها لابد ان يبدأ بالمشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) الذي يبني اقتصادها خطوة بخطوة وتدريجياً الي ان يصل الى مرحلة النمو الاقتصادي، مما يدفع عجلة التنمية واستيعاب قوة العمل الكبيرة المتدفقة من سوق العمل، الا ان التحدي الذي يواجه تلك المشروعات الحصول على التمويل الذي يعمل على تعبئة المدخرات من المستثمرين، اذ يبرز دور المؤسسات المالية (المصرفية او غير المصرفية ) بوضع الاستراتيجيات المناسبة واتخاذ القرارات السليمة في تحديد الكيفية والطريقة لحجم التمويل لهذه المشروعات التي تعد الأساس لأقتصاديات الدول النامية ومجابهة الازمات المالية والاقتصادية ، وتكمن مشكلة البحث في تحديد الإجراءات والقيود القانونية والمالية التي تفرضها المصارف لتمويل أصحاب المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) وماهي حجم القروض ومقدار الفائدة المفروضة وطرق السداد واجال الاستحقاق، ويعتمد البحث في الوصول الى النتائج بتحليل البيانات المالية لسلسلة زمنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

**Abstract**

Small and medium-sized enterprises occupy a large and important position in the economies of developing countries. They are the mainstay of their economy, especially as they suffer from a lack of capital and advanced technology, as well as the expertise and skills of the workers. The economies of most developing countries depend on their natural resources Raw materials, tourism, agriculture, or mono-export. The real change to create a balance in its economy must start with small and medium-sized enterprises that build their economy step by step and gradually to the stage of economic growth, The challenge of these projects is access to finance that mobilizes savings from investors, highlighting the role of financial institutions (banking or non-banking) in developing appropriate strategies and making sound decisions in determining how And how to finance the

small and medium enterprises that are the basis of the economies of developing countries and the response to financial and economic crises, and the problem of research in determining the procedures and legal and financial restrictions imposed by banks to finance small entrepreneurs and The size of the loans, the amount of interest charged and the methods of payment and maturities. The search for access to the results depends on the analysis of the financial statements for the 2010-2015 time series.

**المقدمة :**

نتيجة الضغوطات التي مرت بها البيئة المالية فضلاً عن ارتفاع درجات المخاطرة المالية وضعف انشطة العمل المصرفي ومواجهة مشاكل في الإقراض او الاقتراض حالت الى اندماج مصارف مع اخرى او تراجع مصارف من ميدان التنافس ، فارتفاع درجات البطالة وكذلك عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من العوامل التي ادت الى عزوف الكثير من الافراد لشراء القروض المصرفية وكذلك حالة الذعر المالي لدى المستثمرين في المصارف في الفترة الاخيرة نتيجة الازمات المالية وكذلك الحرب ضد الارهاب التي ادت الى غلق فروع العديد من المصارف في المناطق الساخنة لذلك لجأت المصارف الى طرق جديدة وابتكارية لزيادة الربحية والحصول على تمويل اقل مخاطرة وهي المساهمة في تمويل مشروعات صغيرة ام متوسطة وذلك بالمساهمة مع الشركة العراقية لتمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) ،والمشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) تعد من المشروعات المهمة في زيادة النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف وزيادة الناتج المحلي الإجمالي فقد تبلورت فكرة البحث الحالي في التعرف على حجم المساهمة المصرفية في تمويل المشروعات تلك المشروعات مع الشركة العراقية لتمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) فقد قسم البحث الى مبحثين الاول اشتمل الجانب النظري والثاني عرض الجانب العملي والتطبيقي ثم ختم بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

**منهجية البحث**

**أولا-مشكلة البحث:** تنصب مشكلة البحث في دراسة عن واقع المشروعات (الصغيرة والمتوسطة) ودورها المهم في الاقتصاد وماتتركه من بصمات في الكثير من الصناعات وتعطي ميزة وخاصية للصناعات اليدوية (الحرفية) وتزيد من حجم الإيداع الفردي فيها. وتبرز مشكلة البحث للإجابة على التسأول الاتي:

-هل ان حجم المساهمة المصرفية التي تقدمها للمشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) تغطي حاجة هذه المشروعات بحيث تجعلها تدخل مرحلة جديدة من التحدي والمنافسة وتغطية حاجة السوق من السلع والخدمات المحلية.

**ثانيا-هدف البحث**: المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) لها أهميتها الكبيرة في اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية، وعلية يهدف البحث الى:

١- معرفة المعايير المعتمدة من قبل العديد من المنظمات الدولية والمحلية لتمييز هذه المشروعات وتصنيفها.

٢- توضيح خصائص هذه المشروعات ومدى أهميتها في الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٣-التوصل لمعرفة المشاكل والمعوقات التي تتعرض لها هذه المشروعات والتي تقف امام اقامتها ونجاحها.

٤- تحسين واقع المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) من خلال التركيز على إيجاد أسلوب ملائم لتمويل هذه المشروعات وذلك من خلال المساهمة المصرفية ودرجة اهتمام المصارف بهذه المشروعات لاتاحتها ودعمها مالياً.

**ثالثا-أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث من خلال معرفة الدور الذي تؤديه المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) في الاقتصاد الوطني وخاصة ان هذا النمط من الاستثمارات لها إمكانية الاستثمار والعمل في مناطق جغرافية مختلفة في البلد(الريف والمدينة)، وترفع مستوى مهارة العاملين وخبراتهم في مجال العمل والإنتاج، ولها القدرة والقابلية في امتصاص الايدي العاملة العاطلة عن العمل وتخفيف مشكلة البطالة،وتعمل على توزيع الدخل بشكل افضل وخلق دخول جديدة، وتحفيز العاملين على الإبداع والمهارة، فضلاً عن ذلك خدمة هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية.

**رابعا-فرضية البحث**: يوجد مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تقف عائق امام المصارف الحكومية والأهلية بالمساهمة لتمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ).

**خامسا –حدود البحث** : ركز البحث على التقارير المالية للشركة العراقية لتمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) وللفترة من ٢٠١٠-٢٠١٥

## المبحث الأول : الجانب النظري

**أولاً: مفهوم المشروعات (الصغيرة والمتوسطة )**

ان تلك المشروعات تحمل في معانيها وتعابيرها عدة معايير وكل دولة لها خصوصيتها بالتعامل مع تلك المعايير مثل راس المال المستثمر والتقدم التكنولوجي وحجم المشروع وطبيعته وعدد العاملين فلا يمكن تحديد مفهوم دقيق لتلك المشروعات لاعتمادها على تلك المعايير فقد تعرف على انها مجموعة المشروعات الواسعة والمختلفة والتي تختلف فيما بينها حسب الديناميكية او التقدم التكنولوجي او درجة المخاطرة المحتملة (David &Anthony ,2007:23). او انها تلك المشروعات التي تركز على الاعمال التي يمتلكها فرد او مجموعة افراد والتي يكون لها هدف خاص وتدار باستقلالية وتختلف من حيث الحجم والشكل (المختار،٢٠١٤: ٩٧). اوهي رغبة متخذي القرار في تمويل تلك المشاريع ترتبط بالبيئة الاستراتجية والاقتصادية والسياسية والتي تسعى الى تحقيق اهداف تنموية واجتماعية (العنزي ، فيصل ،٢٠١٦ :٦).

فمن المفاهيم السابقة يتضح ان تلك المشروعات تتاثر بمجموعة من المعايير التي تحدد مفهومه والتي تتمثل بنوع النشاط ، طاقة المشروع ، راس المال المستثمر، جودة المشروع ، حجم العاملين، مستويات التكنولوجيا، الطبيعة القانونية، الحصة السوقية .

ويمكن الاستعانة بالمفاهيم التي حددتها المنظمات الدولية لتحديد مفهوم المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) وكما موضح في الجدول (١).

## الجدول (١) مفاهيم المشروعات (الصغيرة والمتوسطة )

| ت | المنظمة الدولية | عدد العمالة في المشروعات | راس المال | م المبيعات | حجم القروض |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | وزارة التخطيط العراقية للمشاريع (الصغيرة والمتوسطة ) ١٩٨٢-١٩٨٣ | - الصغيرة اقل من١٠عمال | ١٠٠ الف دينار عراقي | | |
| ٢ | المصارف الخاصة في العراق | صغيرة والمتوسطة-من ٢-٢٩ عامل | | | ٥-٢٥٠الف دولار امريكي |
| ٣ | منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية | الصغيرة ١٠-٥٠ عامل المتوسطة٥٠-١٠٠عامل | | | |
| ٤ | البنك الدولي | الصغيرة ٥٠ عامل المتوسطة٣٠٠عامل | ٣ مليون دولار كموجودات | ١٠مليون دولار | |
| ٥ | منظمة العمل الدولية | الصغيرة ١٠ عمال المتوسطة١٠-٩٩ | | | |
| ٦ | اليابان | الصغيرة ٣٠٠ عامل | | | |
| ٧ | الدول الاوربية | الصغيرة ٢٥٠ | | | |
| ٨ | تايوان | الصغيرة ٢٠٠ والمتوسطة | | | |
| ٩ | الدول النامية | الصغيرة ٥-٩ عمال | | | |
| ١٠ | اللجنة الاوربية | الصغيرة١٠-٤٩عامل المتوسطة٥٠-٢٤٩ | | | |
| ١١ | الدول العربية | ٥-١٥ عامل | ١٥ الف دولار | | |
| ١٢ | فلسطين والأردن | الصغيرة٥-١٩ عامل المتوسطة٢٠-٩٩عامل | | | |
| ١٣ | سلطنة عمان | الصغيرة اقل من ١٠ عامل المتوسطة١٠-١٠٠عامل | ٥٠ الف ريال ٥٠-١٠٠الف ريال | | |
| ١٤ | السعودية | الصغيرة١-٢٠ عامل المتوسطة٢١-١٠٠عامل | ٢٠مليون ريال | | |
| ١٥ | الكويت | الصغيرة اقل من ١٠ عمال المتوسطة١٠-٥٠عامل | ٢٠٠ الف دينار كويتي | | |
| ١٦ | اليمن | الصغيرة اقل من ٤ عامل | | | |
| ١٧ | السودان | الصغيرة اقل من ١٠ عامل | | | |
| ١٨ | العراق | الصغيرة ١-٩ عامل المتوسطة١٠-٢٩عامل | | | |
| ١٩ | الولايات المتحدة الامريكية | الصغيرة٥٠٠ عامل | ٥ مليون دولار | | |
| ٢٠ | تركيا | الصغيرة ١٠-٤٩ عامل | | | |
| ٢١ | تايلاند | الصغيرة ١٥-٥٠ عامل | ٥٠مليون باهت كموجودات | | |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر ( العزاوي وحمود، ٢٠١٤، ٢١٦-٢٦٠) (أبو جزر ، ٢٠٠٦، ٢) (المشهراوي ، ٢٠١٥، ٢) ( نوفل ، ٢٠٠٦، ٤١) (منظمة العمل العربي ، ٢٠٠٨، ١٣-١٥) (البنك الأهلي المصري ، ٢٠١٤، ٧٥) .

### ثانياً: أهمية المشروعات (الصغيرة والمتوسطة )

تظهر أهمية المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) في الدول النامية اكثر من الدول المتقدمة لكون طبيعة الاقتصاد مختلف بين تلك الدول لكون الدول النامية تفتقر الى رؤوس الأموال والتراكم الراسمالي والايدي العاملة والخبرة والجودة في الإنتاج وتنبع أهميتها من خلال الاتي(عبد الكريم،٢٠١٠: ١٠-١١)(نوفل،٢٠٠٦: ٤٩)،(تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،٢٠٠٥: ٧٨) :

١- ان الدول النامية تعاني من أرتفاع معدلات البطالة والفقر وهذه المشروعات لديها قدرة على امتصاص الايدي العاملة لتخفف من حجم البطالة وأرتفاع مستويات المعيشة وتوليد الدخول للعاملين وخاصة انها لاتحتاج الى رؤوس أموال عالية وأيضاً هذه المشروعات تقوم على الاعمال اليدوية ولاتحتاج تكنولوجيا معقدة فالانتاج للسلع والخدمات هو لتغطية حاجة السوق المحلي بالدرجة الأولى بأسعار منخفضة تتناسب مع مستوى الدخول وخاصة للافراد ذوي الدخل المنخفض والمحدود والبعض منها تنتج كبديل عن المستورد لتخفيف العبء عن الدولة من خلال الاحتفاظ بالعملات الصعبة.

٢- انها تقوم بإنتاج سلع تكون موادها الأولية متوفرة في البلد التي تنشأ فيه، فمن النادر ان تقوم بإنتاج سلع موادها الأولية مستوردة، وتعد بيئة مناسبة للعمل والابتكار للعاملين فيها فضلاً عن كونها تهيئ فرص عمل للعاطلين عن العمل وتزود العاملين بالخبرة والمعرفة في مجال الإنتاج وتكون عامل مساعد لانتقالهم الى اعمال اخرى وفي مشروعات اخرى اكثر تطوراً في مرور الوقت.

٣-تساهم في تكوين الناتج المحلي والتقليل من حجم الانفاق العام، باعتبارها مشروعات خاصة لها القدرة في مساهمة وتكوين راس المال في اقتصاد البلد الذي تعمل فيه وتساهم بشكل فعال في توظيف الموارد الاقتصادية المعطلة لكافة عناصر الإنتاج. وتشكل النواة المغذية للصناعات الأخرى لكونها أحياناً تنتج سلع وسيطة وليست نهائية بل تكون مكملة للصناعات والمشروعات الأخرى كالمشروعات الكبيرة التي يكون فيها نمط التكنولوجيا بسيط وغير معقد واكثر ملائمة للدول النامية لسهولة استخدامه وانخفاض تكاليفه.

٤- تعمل على أستعادة الطاقة الاقتصادية وتخفيف حدة البطالة والفقر من خلال المشروعات (الصغيرة والمتوسطة )، والتي تساهم بشكل فاعل في توفير فرص العمل وخلق دخول وزيادة الطلب وتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة وتشغيل الطاقات الإنتاجية والاعتماد على القطاع الخاص الذي يقوم بخلق قاعدة كبيرة من المشروعات الصغيرة واستثمار الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة عالية وتحسين جودة العملية التنموية.

٥-تتسم بالمرونة في الانتشار في الريف او المدينة وإمكانية توظيف أفكار الخصخصة في الدول النامية لتخفيف عبء الميزانية وخاصة في الظروف الاقتصادية والمالية التي مر بها العراق.

**ثالثاً: المعوقات التي تواجه المشروعات (الصغيرة والمتوسطة )**

هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه تلك المشروعات أهمها(الناصح ،٢٠٠١: ١٦٤-١٦٦)، (حرب ، ٢٠٠٦: ١٢٠-١٢١)، (الاسرج ، ٢٠١٥: ١٦٨).

١-صعوبة التمويل ومحدودية مؤسسات التمويل وشروط التمويل فمعظم هذه المشروعات تعتمد على التمويل الذاتي والامكانية المحدودة لرأس المال وعندما يصبح ضعف عند أصحاب الاعمال لرأس المال لابد من دعم المصارف الحكومية والأهلية وبفائدة منخفضة من قبل المصارف لكي تستطيع هذه المشروعات ان تستمر بالإنتاج والنمو والتخفيف من عبء وشروط التمويل لها.

٢-البنية التحتية التي تخدم هذه المشروعات في التسويق والتوزيع والإنتاج والتصدير وخاصة البعيدة منها عن السوق وفي المناطق الريفية ومعظم الدول النامية التي تعاني من مشاكل في بناها التحتية لتسهيل كافة القطاعات.

٣-عدم توفر المواد الأولية لضألة كمياتها والبعض منها صعوبة استيرادها لارتفاع أسعارها، وتواجه هذه المشروعات تعقيد و إجراءات الاستيراد لبعض المواد التي تحتاجها في الإنتاج منها مواد أولية ومنها مواد وسيطة تدخل في العملية الإنتاجية.

٤-عدم وجود بنية تشريعية وقانونية وقانون خاص وواضح بهذه المشروعات .

٥-عدم وجود قاعدة بيانات واحصائيات دقيقة ومؤشرات لقياس فاعلية نمو هذه المشروعات ووضع السياسات الخاصة بها.

٦-ضعف أنظمة التدريب المهني والتعليمي وخاصة الظروف الحالية اليت تمر بها معظم الدول النامية ومنها العراق، ان معظم الايدي العاملة الكفوءة تعرضت للهجرة فكون نوع من سوء التوظيف وانعكس سلباً على جودة الإنتاج وضعف الوضع التنافسي لتلك المشروعات.

**رابعاً: خصائص المشروعات (الصغيرة والمتوسطة )**

تعد المشروعات الصغيرة ملائمة لمعظم اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية تتلائم مع طبيعة النشاط الاقتصادي والوضع الاقتصادي وتكون لها عدة خصائص متمثلة بالاتي:( حرب،٢٠٠٦: ١١٩-١٢٠)،(الاسرج،١٦:٢٠٠٦-١٨)،(ناصر،٢٠٠٧: ٢٢ )،(السعدي،١٩٩١: ٤٠).

١-القدرة العالية التي تمتلكها على امتصاص الايدي العاملة القادرة على العمل وخاصة في اقتصاديات الدول النامية والتي تعاني من مشكلة البطالة وخاصة ان هذا النوع من الخبرات لاتحتاج الى خبرات عالية وتستخدم أساليب انتاج وتسويق غير معقد ولها القدرة على خلق روح العمل ضمن الفريق الواحد لكونها عدد العمال فيها محدود وطبيعة الإنتاج تختلف عن المشروعات الكبيرة ، مما تخلق نوع من المعارة وتكسب خبرة للعاملين فيها وتخفف من حدة البطالة وخلق دخول للافراد العاملين وترفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على اقتصادياتها.

٢-بساطة التنظيم والإدارة الشخصية اذ ان ماليك تلك المشروعات فرد او عدة افراد يستمون بالاهتمام الشخصي لمشروعاتهم وتقديم افضل مايمكن وباقل كلفة ممكنه من الإنتاج والتسويق والتوزيع والأجور والإدارة ، ولديهم سياسة واضحة تتسم بالمرونة والإجراءات البسيطة وارتفاع مستوى العلاقات الشخصية بينهم وبين العاملين في مشروعاتهم وخلق علاقات شخصية لاتكون على مستوى البيئة الداخلية فحسب بل حتى لعى مستوى البيئة الخارجية ومثال ذلك العلاقة بين أصحاب المشروعات والعملاء والزبائن والعملاء الذين يتعاملون معهم.

٣-انخفاض مستوى الأجور التي تقدم للعاملين وانخفاض روس الأموال التي تشكل راس المال التاسيسي للشركات ومحدودية المخاطر وتعد هذه المشروعات فرصة كبيرة لامتصاص المدخرات وتشغيلها وتوظيفها بالعمل الإنتاجي بعيدة بعيدة عن الادخار والاكتناز.

٤-تناسب اذواق المستهلكين لكون أصحاب المشروع لايتخذون قرار بإقامة مشروعات تتسم بصغر حجمها قبل دراسة للسوق وللمستهلك ، دراسة حاجة السوق وحجم الطلب والاستيعاب لمنتوجه، ذوق المستهلك ورغباته وقدرته الشرائية لذا يصبح لهذه المشروعات قدرة التكيف مع السوق والمستهلك.

٥-سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لكون رؤوس الأموال المستخدمة في المشروع منخفضة الايدي العاملة فيه محدودة فاتخاذ القرار بالدخول والخروج يكون سهلاً ومرناً بأعتبار هذه المشروعات تعمل في سوق تنافسي .

٦-محاولة لاكتساب العاملين والمالكين الخبرة والكفاءة والتخصص في العمل وتؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية مستقبلية اكبر ولمشروعات اكبر وفرصة لزيادة حجم الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التنوع بالإنتاج مما يخلق التخصص بالإنتاج وجودة عالية مع الوقت وتصميم منتجات وفقاً لاذواق المستهلكين والتبديل والتغيير في العملية الإنتاجية مما يخلق الابتكار والتجديد وتحمل المخاطر والرغبة في الإنجاز وحمل اسم تجاري يشتهر فيه المشروع داخل البلد.

٧- القدرة على تغطية السوق المحلية من السلع والخدمات وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط ولكن لا يعني هذا ان جميع تلك المشروعات للاستهلاك المحلي ربما هناك العديد من منها يتيح لا صحابها الإنتاج المعد للتصدير وللسوق الإقليمي ولدول الجوار.

٨-تتميز بالتعامل فيما بينها وبين المشروعات الكبيرة ومابين القطاعات الاقتصادية فتنتج سلع وسيطة او تنتج سلع نهائية للاستهلاك النهائي.

٩-الاعتماد على التمويل الخاص والذاتي مع ضعف المقدرة التمويلية لهذه المشروعات وفيها ارتفاع معدل دوران المبيعات لذا تميزت بقصر فترة الاسترداد لراس المال المستثمر وخاصة ان هذه المشروعات حجم الأرباح فيها محدود وربما في بعضها منخفض فلا يخلق لديها تراكم راس مال يستخدم لاستثمارات جديدة للمشروع ولتجديد المشروع ربما يكون هذا خاصية سلبية في هذه المشروعات ضعف الراكم الراسمالي ولكن خاصية ايجابيه بقصر فترة الاسترداد لراس المال ما يشجع المستثمرين لاقامة مثل هذه المشروعات لكون أصحاب رؤوس الأموال يفضلون المشروع ويتخذون قرار الاستثمار بالمشروعات التي فيها قصر فترة الاسترداد لرأس المال.

**خامساً: مساهمة المصارف في تمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة )**

للتمويل دور فعال في تحقيق سياسة البلد التنموية من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشروع وتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعاشي لافراد المجتمع ، ولكن بنفس الوقت المصارف لاتعطي القروض بشكل فوري وبطريقة إدارية سريعة ولكن يتم دراسة طلب القرض لتجنب المخاطر الناجمة عنه ويستوجب ذلك اتخاذ الاحتياطات اللازمة من خلال استخدام طرق علمية وتقنيات التحليل المالي والدراسة المالية المعمقة(حرب ، ٢٠٠٦: ١٢٠). وقد تنوعت مصادر التمويل وتعددت ولكن المتعارف علية والأفضل هو تمويل المصارف فالمصارف في الدول النامية ومن ضمنها العراق تساهم بعمل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) من خلال طريق واحد وهو القروض التي تمنحها للعملاء الطالبين لتلك الخدمة والتي بموجبها يتم تزويد الافراد والمؤسسات والمشروعات في المجتمع والاقتصاد بالأموال اللازمة على ان يتعهد الطالب للقرض بسداد القروض بمبلغها وفوائدها والالتزام بموعدها مقابل ضمانات يطلبها المصرف من طالبي القروض، وان لهذه القروض دور مهم في تمويل المشروعات بكل أنواعها لكونها تحقق عائد كبير في المستقبل .

وتتبع اهمية المساهمة المصرفية لجملة اسباب أهمها (Aurangzeb،٢٠١٢:٤٦):

١-تحقق الشفافية وتعمل على زيادة الفعالية.
٢-توسيع قاعدة رأس المال.
٣-تقديم الخدمات المالية والتكنولوجية بجودة عالية.
٤-تقليل الفساد المالي والحد منه.
٥-تحسين الاداء المصرفي.

لقد تزايد الاهتمام بتمويل تلك المشاريع في الدول النامية استجابة لاستراتيجية تخفيض العبء المالي على ميزانية الدولة وتقليص دورها في النشاط الاقتصادي والتمويل تدريجياً الخصخصة والملكية الخاصة لمعظم الأنشطة الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص لكون هذه المشروعات أصبحت الرائدة والرئيسة في القضاء على البطالة وتخفيض حدة الفقر ورفع المستوى المعاشي لافراد المجتمع والنمو الاقتصادي.

## المبحث الثاني : الجانب التحليلي

**أولاً: الشركة العراقية لتمويل المشاريع (الصغيرة والمتوسطة )**

**أ-نبذة تعريفية :**

أنشئت الشركة بموجب الشهادة الصادرة لتاسيس الشركات من دارئرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة العراقية المرقمة (م ش /٧٢٠١٢/٢) وبتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٨ ، اذ بلغ راس المال للشركة عند التاسيس (٢٧٠٠٠٠٠٠٠) مليون دينار عراقي ، وفي سنة ٢٠١٠ تم زيادة راس المال بمبلغ (٩٠٦000) مليون دينار عراقي ليكون (١.١٧٦٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ، اما في سنة ٢٠١١ تم زيادة راس مال الشركة بميلغ (١.١٧٦٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ليصبح (٢.٣٥٢٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ، ثم تم زيادة راس مال الشركة في العام ٢٠١٢ بمبلغ( ١.١٧٦٠٠٠٠٠٠)مليار دينار عراقي ليصبح (٣.٥٢٨٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ،ثم ليتم زيادة راس المال بنفس المبلغ في العام ٢٠١٣ وبمقدار (١.١٧٦٠٠٠٠٠٠)مليار دينار عراقي ليصبح (٤.٧٠٤٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ،ثم ليتم زيادة راس المال في العام ٢٠١٤ وبشكل كبير جدا اذ بلغ مبلغ الزيادة (١١٧٦٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ليصبح (١٦.٤٦٤٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ، اما في العام ٢٠١٥ لم يتم زيادة راس المال اذ بلغ (١٦.٤٦٤٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ويرجع ذلك للظروف التي مربها البلد والازمة الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية واستنزاف الموارد للدولة في الحرب ضد الإرهاب .

**ب- الية عمل الشركة**

تعد من المؤسسات المالية الوسيطة التي تعمل على إدارة وتوجيه الأموال والتي تحصل عليها من الجهات الراعية سواء كانت تلك الجهات منظمات دولية او حكومية الى شبكة المصارف المساهمة والتي تعمل في برنامج الإقراض وتكون تلك الأموال بشكل التزامات طويلة الاجل ويطلق عليها اسم التخصيصات الراسمالية والتي تكون رسملتها بشكل تدريجي وفق الخطة المحددة والتي توضعها الجهة المانحة

فتكون الية عمل الشركة مع المصرف من خلال الاتي :

١-المصرف يقوم بفتح حساب خاص بهذه التخصيصات لغرض تقديم القروض من هذا الحساب.

٢-تقوم الشركة باعداد برنامج خاص للاقراض وذلك بحسب الأهداف المرسومة لهذا التمويل والية استخدامه وذلك بتحديد المقترض وكمية القرض وماهي أسعار الفائدة فضلا عن توقيع الاتفاقيات وكيفية اعداد التقارير المناسبة

٣-تقوم المصارف المساهمة بعملية الإقراض لتمويل المشروعات المحددة وذلك من خلال اعداد دراسات الدوى الاقتصادية ومعايير الائتمان المصرفي والضمانات التي ترتب على تسديد القرض.

٤-يقوم المصرف المساهم بارسال التقاريروبشكل دوري شهريا الى الشركة والتي تتضمن تلك التقارير الأرصدة للقروض الممنوحة والأموال المسددة والنقد المتبقي الممكن اقراضه مرة أخرى.

٥-تقوم الشركة باعداد التقارير التفصيلية والكشوفات التي توضح تحركات الأموال وقوائم المركز المالي والاحصائيات وعرضها للجهة المانحة والجهات القطاعية ، والشكل (1) يبين الية عمل الشركة من خلال المساهمة المصرفية.

الشكل (١) الية عمل الشركة

**المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية المنشورة على موقع الشركة العراقية لتمويل المشاريع (الصغيرة والمتوسطة ) على الرابط التالي** www.icfsme.com

Small and medium-sized enterprises : SME*

### ج- الفئات والقطاعات المستفيدة من التمويل

قامت الشركة العراقية لتمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) عند تمويل برامجها بدعم وخدمة الفئات المجتمعية من خلال تقديم محفظة القروض التي تساهم في بناء مشاريع جديدة او إعادة تشغيل مشاريع معطلة بسبب الإرهاب او الظروف الأمنية او التهجير القسري ، فقد شملت تلك القروض مجموعة من الفئات والتي نبينها في الجدول (١)

**الجدول (١) الفئات وعدد القروض**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | | | | | | | | المجموع |
| الفئة | تجارة | سياحة | صناعة | صحة | انشاءات | زراعة | | ٩٥٤ |
| عدد القروض | ١٧٨ | ٢٥٨ | ٢٢٩ | ٦٧ | ٢٣ | ١٩٩ | | |
| ٢٠١١ | | | | | | | | |
| الفئة | تجارة | زراعة | انشاءات | صحة | سياحة | أنشطة خدمية | صناعة | ٢٤٠ |
| عدد القروض | ١٠٨٠ | ١٩٢ | ٧٢ | ٩٦ | ٧٢ | ٥٥٢ | ٣٣٦ | |
| ٢٠١٢ | | | | | | | | |
| الفئة | الرجال | النساء | الشباب | مهجرين | الأقليات | | | ٢٨٠ |
| عدد القروض | ٩٥٢ | ٤١٠ | ٣٤٧ | ٨٠٩ | ٢٨٩ | | | |
| ٢٠١٣ | | | | | | | | |
| الفئة | معيلة منزل | نساء | مهجرين | شباب | | | | ٣٨٣ |
| عدد القروض | ٧٥٣ | ١٥٦ | ١٨٥٧ | ١٠٦٨ | | | | |
| ٢٠١٤ | | | | | | | | |
| الفئة | مهجرين | نساء معيلات | شباب | اقليات مسيحية | أقليات يزيدية | أخرى | | ٤٤٧ |
| عدد القروض | ٢٢١٥ | ٩٩٠ | ٣٦٥ | ٣٨٢ | ١٦٢ | ٣٦٥ | | |
| ٢٠١٥ | | | | | | | | |
| الفئة | اقليات دينية | اسر مهجرة | نساء معيلات | | قروض أخرى | | | ٤٥٦ |
| عدد القروض | ٥٤٦ | ٢٢٥٥ | ٢٣١ | ١٠٠ | ٥٣١ | | | |

المصدر : اعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية المنشورة على موقع الشركة العراقية لتمويل المشاريع (الصغيرة والمتوسطة ) على الرابط التالي www.icfsme.com

**ثانياً : حجم تمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) والمساهمة المصرفية**

يوضح الجدول ( ٢) حجم التمويل في العراق لفترة البحث والمقدمة من الشركة العراقية لتمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) عبر شبكة المصارف الاهلية في ١٨ محافظة في البلد ل٩ مصارف أهلية تتضمن ٩٩ فرعا في عموم العراق ومقسمة حسب المناطق الاتية :

١-منطقة شمال الوسط : وتشمل محافظات بغداد وديالى والانبار وصلاح الدين وتقدم القروض من خلال المصارف الخاصة الاهلية العاملة فيها وهي( مصرف اشور ، مصرف بغداد ،مصرف البصرة
مصرف الخليج، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الموصل ،المصرف الأهلي ،مصرف الشمال مصرف سومر)

٢-منطقة الجنوب : وتشمل محافظات البصرة وذي قار وميسان والمثنى وتقدم قروضها من خلال المصارف الاهلية العاملة فيها وهي (مصرف بغداد ،مصرف البصرة ،مصرف الخليج)

٣-منطقة جنوب الوسط : وتشمل محافظات بابل وكربلاء والنجف والديوانية وواسط وتقدم قروضها من خلال المصارف الاهلية العاملة فيها وهي( مصرف بغداد،مصرف البصرة ،مصرف الخليج ،مصرف الشرق الأوسط ،مصرف الشمال)

٤-منطقة الشمال :وتشمل محافظات أربيل ونينوى ودهوك والسليمانية وكركوك وتقدم قروضها من خلال المصارف الاهلية العاملة فيها وهي (مصرف اشور ،مصرف بغداد ،مصرف الخليج ،مصرف الشرق الأوسط ،مصرف الموصل ،المصرف الأهلي ،مصرف الشمال)

**الجدول ( ٢ ) حجم التمويل في العراق للسنوات المبحوثة**

| منطقة | السنوات | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٠ | | ٢٠١١ | | ٢٠١٢ | | ٢٠١٣ | | ٢٠١٤ | | ٢٠١٥ | |
| | المبلغ ($٠٠٠) | النسبة % | المبلغ ($٠٠٠) | النسبة % | المبلغ ($٠٠٠) | النسبة % | المبلغ ($٠٠٠) | النسبة % | المبلغ ($٠٠٠) | النسبة % | المبلغ ($٠٠٠) | النسبة % |
| شمال الوسط | ٩٤٧٩٧٦٧٠٠ | ٦٢ | ١٤٣٣٥٠٠٠ | ٦٢ | 25433000 | 58 | 34195000 | ٥٦ | ٤٠٧٧١٠٠٠ | ٥٨ | ٤١٧١٩٠٠٠ | ٥٨ |
| الجنوب | ٨٨٦٧٨١ | ٦ | ١٤٧١٠٠٠ | ٦ | ٢٣٠٤٠٠٠ | 5 | 3591000 | ٦ | ٤٣٦٤٠٠٠ | ٦ | ٤٦٠٦٠٠٠ | ٦ |
| جنوب الوسط | ٢٥٩١٠٦٨ | ١٧ | ٣٩٨٢٠٠٠ | ١٧ | ٦٤٣٥٠٠٠ | 14 | 7664000 | ١٣ | ٨٤٣٦٠٠٠ | ١٢ | ٨٧٨١٠٠٠ | ١٢ |
| الشمال | ٢٢٥٦١٣٢ | ١٥ | ٣٢٣٥٠٠٠ | ١٥ | ١٠٣٩٩٠٠٠ | 23 | 14945000 | ٢٥ | ١٦٩١٤٠٠٠ | ٢٤ | ١٦٩٣٩٠٠٠ | ٢٤ |
| المجموع | ١٥٢١٣٧٤٨ | %١٠ | ٢٣٠٢٣٠٠٠ | %١٠٠ | ٤٤٥٧٠٠٠٠ | %١٠ | 60305000 | ١٠٠ | ٧٠٤٨٥٠٠٠ | ١٠٠ | ٧٢٠٤٥٠٠٠ | ١٠٠ |

المصدر : اعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة على موقع الشركة العراقية لتمويل المشاريع (الصغيرة والمتوسطة ) على الرابط التالي www.icfsme.com

من الجدول السابق يتضح ان الشركة المبحوثة من خلال شبكة المصارف في العراق، اذ يتضح ان منطقة شمال الوسط كانت الأكثر نسبة في التمويل اذ بلغت في العام ٢٠١٠ ، والعام ٢٠١١ نسبة ٦٢% على التوالي من التمويل الكلي وفي عام ٢٠١٢ انخفضت لتكون بنسبة 58% ، اما في العام ٢٠١٣ فقد انخفضت تلك النسبة الى ٥٦% لتبقى هي النسبة الأكبر من المناطق الأخرى، اما في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ فارتفعت النسبة لتكون ٥٨% .

اما منطقة الجنوب فكانت النسبة الأقل في التمويل اذ بلغت النسبة في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ نسبة ٦% اما في العام ٢٠١٢ انخفضت لتكون ٥% لترتفع في الأعوام ٢٠١٣و٢٠١٤و٢٠١٥ الى نسبة ٦%.

اما منطقة جنوب الوسط فكانت نسبتها من التمويل لعامي ٢٠١٠و٢٠١١ نسبة ١٧% اما عام ٢٠١٢ كانت النسبة 14% لتنخفض في العام ٢٠١٣ الى نسبة ١٣% ، اما في عامي ٢٠١٤و٢٠١٥ انخفضت النسبة لتكون ١٢%.

وفي منطقة الشمال كانت نسب التمويل في عامي ٢٠١٠و٢٠١١ كانت نسبة التمويل ١٥% لترتفع في عام ٢٠١٢ الى ٢٣% لتستمر في الارتفاع في العام ٢٠١٣ لتصل نسبة ٢٥% ثم تنخفض في عامي ٢٠١٤و٢٠١٥ لتصل الى نسبة ٢٤%.

**ثالثاً: احتساب مؤشر التغير في الشركة المبحوثة**

**أ-احتساب مؤشر التغير**

تم احتساب مؤشر التغير في الشركة المبحوثة وللسنوات ٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥، اذ تم اعتماد سنة ٢٠١٠ سنة الأساس في التحليل ومقارنتها مع السنوات الأخرى ، فقد تم صياغة المعادلات الاتية

$$\text{مؤشر التغير} = \frac{\text{العام المطلوب حسابها} - \text{عام الاساس}}{\text{عام الاساس}}$$

عام الأساس = ٢٠١٠

$$\text{اجمالي معدل التغير} = \frac{\text{مجموع مؤشرات التغير}}{\text{عدد الاعوام}}$$

والجدول (٣) يوضح ذلك .

**الجدول (٣) تمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) في الشركة العراقية المبحوثة**

| | السنوات | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | أجمالي معدل التغير | لاتجاه |
| القروض الممنوحة | ١٥٢١٣٧٤٨ | ٢٣٠٢٣٠٠٠ | ٤٤٥٧٠٠٠٠ | ٦٠٣٠٥٠٠٠ | ٧٠٤٨٥٠٠٠ | ٧٢٠٤٥٠٠٠ | %٢٥٥ | مرتفع |
| مؤشر التغير | ١٥٢١٣٧٤٨ | %٥١ | %١٩٢ | %٢٩٦ | %٣٦٣ | %٣٧٣ | | |
| حجم المساهمة المصرفية | ٣٦٠٠٠٠٠ | ٥٣٧٣٠٠٠ | ٩٢٠٠٠٠٠ | ١٦٧٠٠٠٠٠ | ١٧٠٠٠٠٠٠ | ١٦١١٨٠٧٥ | %٢٥٧.٢ | انخفاض |
| مؤشر التغير | ٣٦٠٠٠٠٠ | %٤٩ | %١٥٥ | %٣٦٣ | %٣٧٢ | %٣٤٧ | | |
| محفظة القروض الممنوحة | ٩٥٤ | ٢٤٠٠ | ٢٨٠٧ | ٣٨٣٤ | ٤٤٧٩ | ٤٥٦٨ | %٢٧٨.٦ | تصاعدي |
| مؤشر التغير | ٩٥٤ | %١٥١ | %١٩٤ | %٣٠١ | %٣٦٩ | %٣٧٨ | | |
| مصادر التمويل | ٩٦٧١٥١٠ | ٩٨٦٥٣٢٠ | ١٦٨٠٠٠٠٠ | ١٦٨٠٠٠٠٠ | ١٦٨٠٠٠٠٠ | ١٦٠٠٠٠٠٠ | %٥٧.٢ | انخفاض |
| مؤشر التغير | ٩٦٧١٥١٠ | %٢ | %٧٣ | %٧٣ | %٧٣ | %٦٥ | | |
| الاموال المدورة | ٤٥٠٠٠٠٠ | ١٧٧٥٠٠٠٠ | ١٨٣٠٠٠٠٠ | ٢٩٧٠٠٠٠٠ | ٣٧٤٨٥٠٠٠ | ٣٩٠٠٠٠٠٠ | %٥٤١.٦ | مرتفع |
| مؤشر التغير | ٤٥٠٠٠٠٠ | %٢٩٠ | %٣٦٠ | %٥٦٠ | %٧٣٢ | %٧٦٦ | | |

المصدر : اعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة على موقع الشركة العراقية لتمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) على الرابط التالي www.icfsme.com

يتضح من الجدول السابق ان القروض الممنوحة هي بتزايد في فترة البحث وهذا مايؤكده مؤشر التغير الذي كان باتجاه مرتفع اذ بلغت النسب مقارنة بسنة الأساس ٢٠١٠ وللسنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢و ٢٠١٣و٢٠١٤ على التوالي بنسبة(٥١%)(١٩٢%)( ٢٩٦%)(٣٦٣%)(٣٧٣% ) وبلغ اجمالي معدل التغير ٢٥٥% وهذا يعني ان الشركة تمارس نشاطها الاقراضي بالنسبة للتمويل بشكل جيد وبدون تلكؤ. اما بالنسبة لحجم المساهمة المصرفية في تمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) فقد كانت النسبة مرتفعة في السنوات ٢٠١١و٢٠١٢و٢٠١٣و٢٠١٤ مقارنة بسنة الأساس فقد بلغت النسبة على التوالي( ٤٩%)( ١٥٥%)( ٣٦٣%)(٣٧٢%) لتنخفض في السنة ٢٠١٥ الى ٣٤٧% اذ بلغ معدل التغير٢.٢٥٧% والمؤشر متذبذب وذلك للظروف الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية فضلا عن اغلاق فروع المصارف في المحافظات التي كانت تحت سيطرة الإرهاب .

وفيما يخص محفظة القروض الخاصة بالمساهمة المصرفية والمقدمة من قبل المصارف فقد كانت جيدة وباتجاه مرتفع وهذا مايؤكده مؤشر التغير مقارنة بسنة الأساس فقد بلغ المؤشر للسنوات ٢٠١١١و٢٠١٢و٢٠١٣و٢٠١٤و٢٠١٥

على التوالي بنسبة( ١٥١%)(١٩٤%)(٣٠١%)(٣٦٩%)(٣٧٨%) وبمعدل اجمالي تغير ٢٧٨.٦%.

اما مصادر التمويل فكانت مرتفعة بالسنوات ٢٠١١و٢٠١٢و٢٠١٣و٢٠١٤ مقارنة بسنة الأساس فقد بلغت النسبة على التوالي(٢%)(٧٣%)( ٧٣%)(٧٣%)(٧٣% ) لتنخفض في سنة ٢٠١٥ لتصل الى نسبة ٦٥% وذلك للظروف الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية فضلا عن اغلاق فروع المصارف في المحافظات التي كانت تحت سيطرة الإرهاب كما بلغ اجمالي معدل التغير ٥٧.٢%. في حين ان الأموال المدورة والتي تمثل الأرصدة القابلة لاعادة التمويل مرة ثانية والمتمثلة بمساهمة المصارف فضلا عن الأرصدة الأولية للشركة فكانت النسب جيدة ومرتفعة مقارنة بسن الأساس فقد بلغت للسنوات ٢٠١١و٢٠١٢و٢٠١٣و٢٠١٤و٢٠١٥ على التوالي بنسبة٢٩٠%و ٣٦٠%و٥٦٠%و٧٣٢%و٧٦٦% ( ٢٩٠%)( ٣٦٠%)( ٥٦٠%)(٧٣٢%)(٧٦٦% )وبمعدل اجمالي تغير ٥٤١.٦%.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً: الاستنتاجات/خرج البحث بجملة من الاستنتاجات أهمها:**

١- ان المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) تساعد في تفعيل أنشطة النمو الاقتصادي وزيادة كفاءة الانشطة المصرفية.

٢- ان للمساهمة المصرفية في القطاع المصرفي دور في تمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) تعد من أنشطة التنويع وتخفيف حدة مخاطر الائتمان.

٣-وجود ارباك في السياستين المالية والنقدية للجهاز المصرفي العراقي وأداء الشركة المبحوثة في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٥ من التحليل وذلك بسبب الازمات المالية التي مربها بلدنا فضلاً عن الحرب ضد الإرهاب التي استنزفت الكثير من موارد الدولة والهبوط المفاجئ والمستمر في أسعار النفط .

٤-تعد المساهمة المصرفية شريك استراتيجي في عمل الشركة المبحوثة وذلك لنسبة المشاركة في التمويل وكذلك المصارف تعد النافذة التوزيعية لتلك القروض

٥-من نتائج التحليل وباستخدام مؤشر التغير اتضح ان القروض الممنوحة ومحفظة القروض الممنوحة والأموال المدورة هي باتجاه تصاعدي ، اما المساهمة المصرفية وتنويع مصادر التمويل فقد كان المؤشر متذبذب وباتجاه منخفض .

**ثانياً :التوصيات/ يوصي البحث بجملة توصيات أهمها:**

١-ضرورة التأكيد عل تفعيل المساهمة المصرفية بشكل اكبر وذلك من خلال ادراج المصارف الحكومية في تمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) إضافة الى المصارف الخاصة .

٢-ضرورة زيادة نسب التمويل في المناطق المحررة وذلك لزيادة معدلات البطالة وارتفاع درجات الفقر.

٣-ضرورة تأكيد الرقابة ومتابعة المشروعات وتجزئة القرض الى دفعتين تكون الأولى لانشاء المشروع والاخرة لاكماله وذلك لتقليل المخاطرة المحتملة من عدم السداد

٤-ضرورة استثمار الأموال المدورة من خلال استثمارها في مرافق سياحية او انشاء أسواق او ورش عمل وتشغيل اكبر عدد من العاطلين عن العمل اوكذلك المساهمة بشكل مباشر في تنمية المجتمع

٥-ضرورة تدريب العاملين وتطوير الملاكات لمواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة فضلا عن إمكانية فتح فروع للشركة سواء بشكل مناطق او على مستوى كل محافظة.

**المصادر** :


١ - التقارير السنوية للشركة العراقية لتمويل المشاريع (الصغيرة والمتوسطة )www.icfsme.com .

٢- العنزي ، فيصل، سعد حمود ، مثنى مزاحم ،٢٠١٥، مبررات احتضان المشاريع (الصغيرة والمتوسطة ) –دراسة استطلاعية ، مجلة العوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد ١٩، العدد.٧٤

٣-المختار ، جمال عبدالله مخلف ، ٢٠١٤، دور الابعاد الريايدية لحاضنات الاعمال في مواجهة معوقات المشاريع (الصغيرة والمتوسطة ) في العراق –دراسة استطلاعية لاراء عينة من أصحاب المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) في نينوى ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد٧٤.

٤-عبد الكريم ،علي فريد،٢٠١٠، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمارات .

٥-السعدي ،احمد،١٩٩١،الصناعات (الصغيرة والمتوسطة )- تجربة بعض الدول النامية واهمية هذه الصناعات في الاقتصادية الأردني،عمان،منشورات غرفة صناعة عمان .

٦-نوفل ،محمد جمال محمد،٢٠٠٦،العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين ، رسالة ماجستير،غزة ، فلسطين.

٧-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،٢٠٠٥،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،الكويت.

٨-حرب،بيان،٢٠٠٦،دور المشاريع (الصغيرة والمتوسطة ) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية ، المجلد ٢٢،العدد الثاني، دمشق.

٩-الاسرج،حسن عبد المطلب،٢٠٠٦،مستقبل المشاريع الصغيرة في مصر،كتاب الاهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩،القاهر.

١٠- المشهراوي،الرملاوي،احمد حسين، وسام اكرم،٢٠١٥، اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشاريع الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين ، مجلة جامعة الأقصى، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني.

١١-البنك الأهلي المصري،٢٠٠٤،المنشآت الصغيرة المتناهية الصغر في ظل القانون ٤ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية ،العدد الرابع، المجلد ٥٧، القاهرة.

١٢-منظمة العمل العربي،٢٠٠٨،المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) الخيار للحد من البطالة وتشغيل السكان في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون ، شرم الشيخ،مصر.

١٣-أبو جزر، فوزي،٢٠٠٦،المشروعات (الصغيرة والمتوسطة ) أهميتها في الحد من البطالة في فلسطين ،مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، فلسطين.

١٤-الناصح ،احمد كامل حسين ،٢٠٠٨، واقع الصناعات (الصغيرة والمتوسطة ) في العراق واثرها في التشغيل،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التاسع والستون.

١٥-ناصر،محسن،سليمان، عواطف،٢٠٠٧،تمويل المؤسسات (الصغيرة والمتوسطة ) بالصيغ المصرفية الإسلامية، جامعة ورقلة، الجزائر.

١٦-David,de Ferranti & Anthony J.Ody,2007,Beyond Microfinance : Getting Capital to small and medium Enterprises to fuel Faster Development , policy Brief ,NO159,the Brooking ins.

17- Aurangzeb,2012,CONTRIBUTIONS OF BANKING SECTOR I ECONOMIC GROWTH: A Case of Pakistan,Economics and Finance Review Vol. 2(6) Available online at http://www.businessjournalz.org/efr.